الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2025/09/10

كلمة معالي وزير الماليّة
الاستاذ ياسين جابر
في مناسبة
"يوم المعهد الـ 29" (ذكرى التأسيس)
الذي يتزامن مع مرور 20 عاماً على استشهاد الوزير السابق باسل فليحان
بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت
الأربعاء 10 أيلول 2025، الساعة العاشرة صباحاً
القاعة الكبرى، مقرّ المعهد، كورنيش النهر، بيروت

اصحاب المعالي والسعادة
ممثلو البعثات الدبلوماسيّة
حضرة السيدة يسمى فليحان
حضرة رئيسة معهد باسل فليحان المالي
السيدات والسادة الحضور

يُسعِدُني أن أرحّبَ بكم جميعًا في هذا اللقاء، الذي نحتفل فيه بالذّكرى التاسعة والعشرين لتأسيس المعهد المالي والاقتصادي لوزارة المالية، والذكرى العشرين لمن حمل إسم هذا المعهد، الشهيد باسل فليحان الذي نخسر برحيله واحداً من أركان الفكر الاقتصادي الرائد .

أيها السادة، لقد وُلِد هذا المعهد في العام 1996 من رحم الحاجة إلى الإصلاح والتحديث، يومَ كان لبنان بأمسّ الحاجة إلى مؤسساتٍ تُعيد الثقة، وتبني القدرات والكفاءات، وتُسهم في عملية دعم إقتصادٍ مُنتج.

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 956000-01 مقسم: 1619 – فاكس: 982189-01
البريد الإلكتروني: rymafarah@gtmail.com

واليوم، وبعد سنوات من العمل الدؤوب، بات هذا المعهد واحداً من ركائز مسيرة تحديث الإدارة بدوره التدريبي المتميز وصلة تنسيق مع عدد من المؤسسات المتخصصة في الداخل والخارج.

لقد عرفتُ الوزير والنائب الشاب باسل فليحان، عن قرب وزيرًا للاقتصاد والتجارة عمل بإرادة صلبة على تحديث وزارته لتكون وزارةً محورية تسعى لتحصين بيئة المنافسة وحماية المستهلك وتشجيع الانفتاح الاقتصادي المدروس. وعرفته أيضا نائبًا في البرلمان ورئيسًا للجنة الاقتصاد والتجارة والتخطيط حيث قاد تشريعات إصلاحية دعمت الشفافية وبيئة الأعمال ونهوض الاقتصاد المنتج.

كان باسل فليحان نموذجًا نادرًا في السياسة والإدارة: بكفاءته العلمية ونزاهته الشخصية وإيمانه العميق بهذا الوطن. آمن أن الكفاءة معيار التقدّم، وأن الدولة وُجدت لخدمة المواطن. ترك، في عمره القصير، بصمةً لا تُقاس بالسنوات بل بالأثر، ورسالةً نعتزُ أن تحملها وزارة المالية كعربون وفاءٍ له من خلال هذا المعهد الذي طُبع باسمه وبإسم عقولٍ آمنت أن لبنان يستحق الأفضل.

أيها الحضور الكريم،

تعمل وزارة المالية اليوم على استعادة دورها كعصب للدولة ومحور للإصلاح. فقد بدأنا منذ شباط الماضي بخطوات أساسية عبر تعديل قوانين السرية المصرفية، والسير في إعادة هيكلة القطاع المصرفي، والتحضير لموازنة 2026 برؤية إصلاحية متوسطة الأجل وفي المهل الدستورية وبمقاربة تُوازن بين الإيرادات والنفقات لضبط العجز واستعادة الانتظام في المالية العامة.

كما كثّفنا تواصلنا مع صندوق النقد الدولي لتثبيت أجندة الإصلاح واستعادة الثقة مع الشركاء.

وفي مجال تحديث الإدارة المالية، أطلقنا مبادرات واسعة أبرزها مكننة الدوائر العقارية والجمارك والضرائب، بدعم من شركائنا الدوليين، تمهيدًا للتحوّل الرقمي، وهي خطوة أولى لاستعادة ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها.

وعلى خطّ الإصلاحات القطاعية ذات الأثر المالي، وقّعنا مؤخرًا على اتفاق قرضٍ مع البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار لدعم إصلاح قطاع الكهرباء—قطاعٍ يستنزف المالية العامة منذ عقود. إصافة الى اتفاقيات أخرى في قطاعات المياه، الزراعة، والشأن الاجتماعي، ونستمرّ في هذا المسار لإعادة وطننا إلى خارطة العالم

لكنّ الطريق ليس سهلًا. فاستعادة الانتظام المالي تتطلّب مواجهة تحدّياتٍ متراكمة: فجوات الإيرادات، أعباء خدمة الدين، نزف قطاع الكهرباء على الخزينة، تآكل الأجور الحقيقية في القطاع العام، وتداعيات الحرب الاسرائيلية على لبنان من تدمير للبنى التحتية والخدماتية والسكن والانتاج.

السيدات والسادة،

التحدي اليوم هو في إعادة العجلة الاقتصادية إلى دورتها الطبيعية، والتحدي الأكبر أن ننجح في عملية الإصلاح الذي لا يقوم إلاّ من خلال مؤسسات قوية. ورهاننا أن نعمل لتكون مؤسساتنا جميعها قوية فهي المولجة الأولى والاخيرة بتطبيق الإصلاح وتفعيله، وبترجمة سياساته على أرض الواقع، بما فيها محاكاة الثورة العلمية عبر محورية الإعتماد على الرقمنة والذكاء الإصطناعي وصولاً إلى الحكومة الذكية.

كما ورهاننا أن ننجح في فسح المجال أمام القطاع الخاص لينمو ويقوى على الاستمرار بالاستثمار، وبخلق فرص عملٍ لجيلٍ واعد يحمل من الطاقات العلمية الرفيعة الكثير، ومن إدراكات الحداثة ما يواكب العصرنة وأعلى درجات التطور.

ونحن من مسؤوليتنا كدولة أن نعمل بكل ثقةٍ وجهدٍ وإيمان على تمتين إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لكي يكون الأخير مؤثراً إلى الدرجة التي تجعله واحداً من أصحاب الأدوار والنتائج الإيجابية في مسيرة الإصلاح.

السيدات والسادة،

لن أُطيل، لكن لا بُد من كلمة عن تجربتي المتميّزة مع هذا المعهد، فلقد خبرته عن قرب خلال رئاستي للجنة الفرعية لدرس قانون الشراء العام، حيث شارك المعهد، بعلميةٍ ومثابرة، في عمليةً تشاركية امتدّت على عشرات الجلسات، وصولًا إلى نصّ نافذٍ تُبنى عليه قدرات الدولة.

كما لا يسعني هنا إلا أن أثني على الجهود المتواصلة له في مواكبة تنفيذ وبناء القدرات الوطنية انفاذا لهذا القانون.

أخيرا،

شكرٌ من القلب إلى كل المؤسسات التابعة لوزارة المالية التي عملت في أحلك الظروف وجهدت وثابرت في حماية الحد الأدنى من تسيير المرفق المالي ليوفر للقطاع العام رواتبه، وللوزارات والمؤسسات الخدماتية الأساسية إحتياجاتها ولو بالحد الأدنى، والشكر بالطبع موصولٌ الى معهد باسل فليحان رئيسةً وفريق عمل على جهودهم، وأُجدد أمامكم إلتزامنا تعزيز هذا المعهد ودوره في بناء الكفاءة والإرادة والأمل: لبنان مؤسسات قوية ومستقلة تجهد وتعمل، وتُحاسب دون تعسّف، وتُصلِح دون تردّد.

ومنّا جميعاً لفتة خاصة إلى الجامعة الأميركية في بيروت التي خرّجت وتخرج خيرة شبابنا وتزودهم علماً وإبتكاراً يُغني هذا البلد الذي يحتاج إلى كل فردٍ من أفراده، لنبني سوياً لبنان الغد الواعد.

عشتم وعاش لبنان.